2008/6/21

اقتصاد الفوضى:
العشوائية في خدمة شبكات المصالح

عبد الحليم فضل الله

تُرسم السياسات الاقتصادية في لبنان على نيّة القدر، القناعة السائدة هي أنّ شيئاً ما سيتدخل في الوقت المناسب لترتيب الفوضى وإعادة النظام، ولا يخيب القدر في ظاهر الحال آمال المعولين عليه، فكثيرا ما تأرجح البلد عند حافة الهاوية قبل أن تلتقطه يد ما وتمنع انهياره، هذا الحدس المتفائل شجع على ارتكاب الأخطاء، وأصبح ضمانة سخية لتجربة الفوضى التي تحولت مع الزمن إلى منهج ومدرسة يتوارثها الساسة جيلاً بعد جيل.

لكن التقدم الحقيقي ليس ملهاة والفرص ليست مجانيةً، ولئن لازمتنا أحلام التفوق والفرادة فهذا لا يعني أننا سننال جوائز على سباقات لم نخطط لها أو لم نشارك فيها أصلاً. ويبدو لبنان من هذه الناحية بسيطاً وشديد التعقيد في آن، ففي السياسة والشأن الوطني العام أدى تنافس الهويات والأهداف والنزوات إلى إرجاء نهوضه و إبطاء تحولاته، لكن الشأن الاقتصادي الاجتماعي بدا أكثر من غيره عصياً على التغيير، ولم تفلح نزاعات طويلة في صهر ثنائياته القاسية والحد من نفوذ مراكز القوى التي استفادت من الاقتصاد العشوائي لزيادة حضورها وتعزيز نفوذها. ولدينا من الشواهد والوقائع ما يكفي لإثبات أنّ الجمود والأزمة هما من نتائج تلاقي الفوضى ومصالح قوى الضغط.

فمثلاً؛ يعاني لبنان من اختلال مزمن في ميزان المعاملات الجارية، لكنه مع ذلك لا يألو جهداً في تضخيم فاتورة استيراد غير متوازنة، فينفق في العام الواحد على شراء السيارات الخاصة ما يوازي تقريباً خمسة أضعاف قيمة المعدات المستوردة لأغراض الاستثمار الصناعي، ويستورد من المشتقات النفطية ما يساوي مرة ونصف قيمة صادراته. البديهي بالنسبة إلى دولة كلبنان تعاني من مشكلة في جميع موازينها المالية والاقتصادية، أن تضع تجارتها الخارجية في خدمة عملية النمو والتنمية، فتستعمل الأدوات المسموح بها لإعادة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وتعمل على التخلص من الاستيراد الزائد عبر تفعيل الإنتاج الداخلي حيث يمكن، وفي هذا السياق كان بوسع الحكومة أن تعمد إلى تأهيل وتحديث مصفاتي الزهراني وطرابلس، بكلفة لا تتجاوز 10 % من فاتورة استيراد المشتقات النفطية لسنة واحدة، الأمر الذي من شأنه تحقيق أرباح طائلة للخزينة وإحداث خفض ملموس في أسعار المشتقات النفطية، الأعلى بين دول الجوار العربي، ناهيك بتحسين نتائج الميزان التجاري. إن عدم اتخاذ قرار في هذا الشأن هو من مؤشرات العلاقة بين ضعف الإدارة الاقتصادية وزيادة دور شبكات المصالح في اتخاذ القرار.

مثال آخر، الوظيفة البديهية للقطاع المصرفي هي ضخ السيولة في عروق القطاعات الاقتصادية، لكنه يقوم اليوم بدور الاسفنجة التي تمتص الكتل المالية الهائلة الواردة من الخارج، وتمنعها من الوصول إلى مقاصدها الطبيعية. الدليل على ذلك معروف، وهو الانفصال بين نمو الاقتصادين المالي والحقيقي، فموجودات المصارف نمت بمعدل 15% سنوياً خلال الفترة 1993–2007 بينما لم يتجاوز معدل النمو الناتج المحلي مقوماً بالدولار 6% سنوياً في الفترة

نفسها، وهذا الأمر ليس صدفة، فنمو القطاع المصرفي كان على حساب النمو العام، حيث تلاقت مصالح السلطة مع مصالح المصارف الكبرى في توزيع الأموال الواردة من الخارج على النحو التالي: 80% لسندات الخزينة وعمليات المضاربة و20% فقط لعمليات الاستثمار.

تأخير الإصلاحات هو وجه آخر من وجوه اقتصاد الفوضى، وهو ما أدى إلى زيادة العجز المالي وألحق الضرر بالعديد من الأنشطة الاقتصاديّة. والأمثلة على ذلك كثيرة: تأخير إقرار الضريبة على القيمة المضافة أكثر من 3 سنوات، عدم تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل حتى اليوم، تعليق التسويات المقترحة لمسألة الأملاك البحرية التي وردت في غير برنامج حكومي.. و يقدر مجموع ما خسرته الحكومة من جراء التباطؤ في تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل وحدها ما يزيد على مليار دولار..

العشوائية الاقتصادية مسؤولة أكثر من أي وقت مضى عن وضع لبنان على المنحدر، بعد أن منعته سابقاً من تخطي عتبة النهوض التي قطعتها دول مماثلة، وقد ولدت هذه العشوائية فجوات وجروحاً اقتصادية ومالية لم تلتئم، من بينها على نحو خاص اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات، وعجز حساب العالم الخارجي الذي تتم تسويته بالتحويلات قصيرة الاجل، فضلاً عن تدني إنتاجية القطاع الخاص، وضعف فعالية المؤسسات الحكومية، التي عجزت منذ عام 1992 عن تنفيذ أي من برامجها المقررة.

يعتبر البعض أن الفوضى الاقتصادية في لبنان هي من خصائص نظامه الاقتصادي الحر، بل هي ذروة الليبرالية التي يتميز بها. لكنها تؤدي في واقع الحال دوراً مغايراً، فسوء الأداء الناشئ عنها يفقد النظام الحر جزءاً من المساندة السياسية التي يتلقاها، والإخلال بالتوازنات الاجتماعية المترتب عليها سيؤدي إلى تدمير المعبر الذي لا زال يربط حتى الآن بين ضفتي السياسة والاقتصاد، ويبقي صمام الأمان الاجتماعي قادراً على العمل.

الفوضى التي نتحدث عنها هنا ليست عفوية أو بريئة فخلفها تختبئ منظومة اقتصادية لها تعبيرات سياسية معروفة تتراوح بين الحياد والانفصال، وهي مرفوضة بحد ذاتها لأنها منعت لبنان من أن يصنع نهضته وينجز ثورته التنموية، لكنها مرفوضة أيضا لكونها جزءاً من رؤية قدرية تشمل الشأن الوطني برمته، وإذا كانت المقاومة قد فرضت تعديلاتها فرضاً على الثوابت الوطنية الموروثة فبات لبنان قوياً بقوته وليس بضعفه وقدمت تفسيرها النضالي لانتمائه العربي، فإن الخروج من القدرية الاقتصادية المنحازة للخارج ولمصالح فئات محددة ونافذة، يتطلب نضالاً اجتماعياً لا بد وأن تقوم بصياغة أهدافه كتل شعبيّة وازنة ومتنوعة، ثمّ توحد جهودها لتحقيق هذه الأهداف.